دراسة العلاقة بين عرض النقود وسعر صرف الدينار على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٨)

حمزة عبدالله صالح هيوب

الملخص:

تهدف الدراسة إلى بيان العلاقة بين عرض النقود وسعر صرف الدينار على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٨)، لتحقيق أهداف الدراسة أستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في بيان مدى العلاقة بين المتغيرات المستقلة متمثلة بـــ: (عرض النقود، سعر صرف الدينار) على التضخم خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٨)، توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لعرض النقود وسعر صرف الدينار علي التضخم، وأوصت الدراسة إلى أن علي الجهات المسؤولة مراجعة التجارب السابقة والاستفادة العلمية من نتائجها في محاربة التضخم، والعمل علي تلافي النتائج السلبية السابقة على التضخم.

Abstract:

The study aims to explain the relationship between inflation and money supply and the dinar exchange rate in the Libyan economy during the period(1992-2008).

Ln order to achieve the objectives of the study, the researcher used the analytical descriptive method in determining the relationship between the independent variables of money supply.

The study concluded that there is a significant effect on the money supply and the dinar exchange rate on inflation.

The study recommended that the responsible authorities review previous experiences and benefit from their results in combating inflation and to avoid the consequences of looting in inflation.

أولاً: مقدمة:

يعتبر التضخم من أكثر الاصطلاحات شيوعاً حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدة حالات مثل الارتفاع المفرط والمستمر في المستوي العام للأسعار كنتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج (ثابتة، متغيرة)، إضافة إلى ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح وكذلك الإفراط في خلق الأرصدة النقدية، فقد شهد الاقتصاد الليبي تغيرات متسارعة ومتنامية في كثير من المؤشرات الاقتصادية كمعدل التضخم وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود الأمر الذي أدي الى زيادة الاهتمام بهذه المؤشرات، والوقوف علي أدائها وعلاقاتها المتبادلة ومن ثم استهداف تحقيق مؤشرات حقيقية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

يعاني الاقتصاد الليبي من أحادية مصادر دخلة وهو النفط، ورغم البحث عن وسائل تهدف إلى خلق مستويات أعلي من التوظف وتنوع القاعدة الإنتاجية، فالاقتصاد الليبي قد شهد تذبذباً في بعض المؤشرات مثل التخفيض الذي شهده الدينار الليبي مقابل الدولار وارتفاع الكتلة النقدية وارتفاع معدلات التضخم وإن اختلفت حدته من سنة إلى أخري.

ومن خلال هذا البحث سوف يقوم بتحليل وتحديد العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف وأثرهما علي التضخم أي يمكن تلخيص المشكلة في الآتي :

هل توجد علاقة بين التضخم المعبر عنه بالمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي وكل من عرض النقود وسعر الصرف ؟. وعلى افتراض وجود علاقة فما هو اتجاهها؟.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

١- الوقوف علي مستويات التضخم وتطوره في الاقتصاد الليبي.
٢- تحديد العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية مثل عرض النقود وسعر الصرف.
٣- تتبع التغيرات الحاصلة في اسعار المستهلك باعتباره أحد المقاييس الاساسية لمعدل التضخم في الاقتصاد الليبي.

رابعاً: أهمية الدراسة:

ترتكز أهمية الدراسة في التعرف علي تأثير عرض النقود وسعر الصرف علي التضخم، وذلك من خلال علاقات قياسية للوصول إلي نتائج رياضية رقمية واضحة والتي من خلالها يتم طرح حلول وتوصيات للحد من أثار التضخم السلبية على الاقتصاد الليبي.

خامساً: فرضية الدراسة:

١- يعتقد وجود علاقة طردية بين التضخم في الاقتصاد الليبي وعرض النقود.
٢- يعتقد أن التطورات في سعر صرف الدينار الليبي وعرض النقود اثر في تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وبالتالي علي معدلات التضخم خلال فترة الدراسة.

سادساً: منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج التحليلي وهو خاص بالجانب النظري للدراسة، المتعلق بالتعرف علي مدي العلاقة بين عرض النقود وسعر صرف الدينار علي التضخم في الاقتصاد الليبي، كما اعتمد الباحث في توضيح واستنتاج العلاقة القياسية بين متغيرات الدراسة من أجل التوصل إلى افضل النتائج خلال مدة الدراسة للوصول إلى أهداف الدراسة، وهي تحديد العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية مثل عرض النقود وسعر الصرف الدينار.

سابعاً: حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تتضمن الحدود الزمنية للدراسة للمدة(١٩٩٢-٢٠٠٨).

ثامناً: خطة الدراسة:

تنقسم الدراسة إلي جانبين الجانب النظري والذي يشمل المفاهيم، والجانب التطبيقي والذي يشتمل علي التحليل الاقتصادي والإحصائي عن فترة الدراسة(١٩٩٢-٢٠٠٨).

الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة الحالية في دولة ليبيا تحديداً.

تاسعاً: الدراسات السابقة ذات العلاقة بالتضخم:

تناولت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية موضوع التضخم من عدة جوانب، ومن بين تلك الدراسات ما يلي :

١- تأثير عرض النقود وسعر الصرف علي التضخم في الاقتصاد الكويتي[١]

والتي تهدف إلى التعرف على أثر كل من عرض النقود وسعر الصرف علي

معدل التضخم في الكويت، وذلك بتحليل العلاقة السببية بين المتغيرات الثلاثة، باستخدام طريقة جرانجر(Granger)، واهتمت الدراسة بحجم وطبيعة اسهام كل من عرض النقود وسعر الصرف في سلوك الرقم القياسي لأسعار المستهلك وذلك باستخدام معادلة الانحدار، وأوضحت نتائج الدراسة أن لعرض النقود أثر ذا أهمية إحصائية علي كل من سعر الصرف مقابل الدولار ومعدل التضخم بالإضافة إلي تأثر معدل التضخم بتغيرات سعر الصرف أما عن طبيعة وحجم التأثير تشير إلى أن معدل التضخم يرتبط بعلاقة طردية مع عرض النقود.

٢- التضخم المستورد[٢]

تناولت هذه الدراسة القنوات المختلفة التي يتسرب من خلالها التضخم المستورد إلى اقتصاديات دول مجلس التعاون خلال فترة السبعينات، حيث يقصد بالتضخم المستورد مدي تأثير العوامل الخارجية علي المستوي العام للأسعار داخل الدولة، وهذا التأثير يتزايد كلما زادت درجة الانكشاف الاقتصادي علي الخارج علماً بأن هذه الدراسة اعتمدت علي قياس التضخم المستورد كالآتي :

التضخم المستورد = الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات / إجمالي الإنفاق القومي بالأسعار الجارية × ١٠٠ .

كما أبرزت الدراسة أن ظاهرة التضخم المستورد بالدول العربية النفطية تعكس العيوب الهيكلية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال هيمنة القطاع النفطي والاعتماد شبة الكلي علي إنتاج وتصدير النفط الخام وإشارات إلى صعوبة مكافحة التضخم المستورد في الأجلين القصير والمتوسط.

الجانب النظري للدراسة:

مفهوم التضخم:

كلمة تضخم (Inflation) تعني من وجهة علم الاقتصاد معبر عن عملية الارتفاع المستمر في المستوي العام للأسعار، كما يعرف على أنه تناقص القوة الشرائية لوحدة النقود(قيمة النقود)، نتيجة الارتفاع في الأسعار المترتبة عن قصور العرض لمواجهة الطلب.

كما عرفه كنز بأنه زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوي معين من الأسعار ويطلق علي الفرق بين الطلب الكلي و العرض الكلي بالفجوة التضخمية.

مقاييس ومؤشرات التضخم:

هناك ثلاثة مقاييس رئيسية للتضخم وهي[٣]

١- الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer price index)

يعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك من أكثر مقاييس التضخم انتشاراً، وهو يقيس مؤشر أسعار المستهلك لشراء سلة من السلع والخدمات اليومية في اوقات مختلفة، عن طريق تقييم كل سعر وفقاً للأهمية الاقتصادية للسلعة المعنية، ويتم احتسابه عن طريق اعطاء وزناً لكل سلعة يتناسب مع اهميتها بالنسبة لميزانية نفقات المستهلك، ويتحدد هذا الوزن بما يتناسب مع مجموع إنفاق المستهلكين علي تلك السلعة.

وقد يعاب علي الرقم القياسي لأسعار المستهلك كونه يعد مؤشراً لنفقات المعيشة، وهي تسمية مظلله لأنه يحدد علي أساس المجتمع الحضري وليس المجتمع ككل، أي بمعني أنه يخص أسرة حضرية، كما أنه يقيس سعر سلعة ثابته من السلع السوقية للمستهلك وفي الواقع يقوم المستهلكون باستبدال السلع التي ارتفعت أسعارها بأخري أقل نسبياً.

٢- المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي (Implicit price deflator)

وهو رقم قياسي يستخدم في قياس معدل التغير في أسعار جميع السلع والخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي(الاستهلاك، الاستثمار، مشتريات، صافي الصادرات)، وهو يختلف عن(CPI) في أنه مؤشر يقيس الأسعار وفق كميات الفترة الجارية.

ونشتق من المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي مخفضات أخري خاصة بالسلع الاستثمارية والاستهلاك الشخصي، وهي تستخدم في بعض الأحيان لإكمال مؤشر اسعار المستهلك(CPI).

$$\text{المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}} \times ١٠٠$$

فإذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أكبر من ١٠٠ فهو يعني أن الأسعار قد ارتفعت، واذا كانت أسعار السنة الجارية أقل من ١٠٠ فإنه يعني أن الاسعار قد انخفضت.

العلاقة بين التضخم وعرض النقود في المدارس الاقتصادية المختلفة:

هناك اختلاف بين المدارس في تعريف التضخم فأصحاب المدرسة الكلاسيكية يشيرون إلى أن الأسعار تتحدد بالتفاعل الحر بين العرض والطلب، وقد تم استخدام نظرية فيشرFisher، والتي تستخلص في المعادلة التالية :

$$Mv = pt$$

ونظراً لافتراض بيان كلاً من V، T فإن هناك علاقة طردية بين M كمية النقود P المستوي العام للأسعار، أي أن المستوي العام للأسعار، حجم الناتج = كمية النقود × سرعة دورانه ثم جاء اقتصاديو مدرسة كمبردج فطوروا النظرية الكلاسيكية التي تفيد أن حركة الأسعار أو معدل التضخم يتناسب طردياً مع كمية النقود، ويتناسب عكسياً مع حجم الناتج ومعدل الطلب علي النقود، وتقوم الفرضية الأساسية لهذه النظرية علي ثبات حجم الناتج أي وجود الاقتصاد عند مستوي التوظف الكامل في المدي القصير.

وقد اوضح كينز أن النظرية الكمية للنقود لا تكون صحيحة الإ بعد وصول الاقتصاد إلى مستوي التوظف الكامل، ولكن هذا المستوي الكامل للتوظف يمثل حالة خاصة قد يتعذر وصول الاقتصاد إليها، بل أنه من المؤكد عدم بقاء التوظف عند مستوي التشغيل الكامل حتي في حالة وصول الاقتصاد لهذا المستوي، ويري كثير من الاقتصاديين ان كمية النقود تؤدي قبل وصول الاقتصاد إلي مرحلة التشغيل الكامل إلى نتيجتين تتمثل الأولي في زيادة حجم التشغيل، والثانية في ارتفاع الأسعار في بعض قطاعات النشاط الاقتصادي فقط.

أي ان ارتفاع مستوي الأسعار لا يكون بنفس نسبة زيادة كمية النقود، وهذا هو الفرق الجوهري بين النظرية الحديثة والنظرية التقليدية في تفسير اثار الزيادة في كمية النقود علي قيمتها عند مستوي التشغيل الكامل وتكون جميع الموارد الإنتاجية موظفة، وبالتالي فلابد ان يستتبع زيادة الطلب عليها ارتفاع في أسعارها، يعنى ذلك أن زيادة كمية النقود تؤدي إلي زيادة مماثله في الأسعار عند مستوي التوظف الكامل، وفي هذا تتفق النظرية الحديثة مع النظرية الكمية للنقود حيث أن كمية النقود تؤثر تأثيراً ومتساوياً علي مستوي الأسعار وبالتالي علي قيمة النقود.

أسباب نشوء التضخم:

أن الارتفاع المستمر في المستوي العام للأسعار(التضخم)، يعد الشاغل الاقتصادي بالنسبة للحكومات والأفراد، الأمر الذي أدي بجميع المدارس الاقتصادية المختلفة بالبحث عن الحلول اللازمة لايجاد مخرج من هذا المشكل الاقتصادي المزمن، وفي هذا الشأن قد شارك الاقتصادي ميلتون فريدمان في مقالته المشهورة(التضخم دائماً وفي كل الاحوال ظاهرة نقدية)، وقد اتفق الكينزيون بداية من جون مينارد كينز مع ميلتون فريدمان في ذلك، وهذا يقودنا إلى التساؤل التالي: ما هو سبب نشوء التضخم؟

وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية توسعت البحوث والدراسات حول تشخيص

أسباب التضخم، حيث كانت معظم الاتجاهات الجديدة خلال تلك الفترة خليطاً من افكار النظرية الكمية للنقود والنظرية الكينزية، ومن تلك الدراسات الدراسة التي قام بها أنصار كينز ومحاولتهم إدخال التحليل الحركة الديناميكية علي النظرية الكينزية عن طريق استخدام المعادلات التفاضلية لتحديد العوامل التي تحدد سرعة او ثبات الفجوة النضجية(inflation Gap).

إن أهم التجديدات هو التجديد الذي أدخلته المدرسة السويدية الحديثة الذي يمثلها(ليندبرغ، تبدال) التي تبلورت أعقاب عام١٩٣٠، وما يميز هذه المدرسة أنها تجعل للتوقعات أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم وخلافاً للنظرية الكينزية تري المدرسة السويدية أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي ولاتتوقف فقط علي مستوي الدخل كما تري النظرية الكينزية بل وعلي خطط الإنفاق القومي وخطط الإنتاج القومي، ويستخلص من ذلك أن صلب تفكير المدرسة السويدية الحديثة في التضخم يعطي أهمية للتوقعات في تفسير الفجوة التضخمية حيث أدخلت في تحليلها السوق النقدي والمالي.

ومنذ سبعينات القرن العشرين أخذت مجموعة من الاقتصاديين تتبني النظرية الكمية للنقود باعتبارها دليلا نظرياً لتفسير أسباب التضخم حيث كان من أشهر المدافعين عن هذه النظرية الاقتصادية الشهير ميلتون فريدمان وأنصار مدرسة شيكاغو وفي المقابل سنتناول بشيء من التفاصيل أهم أسباب نشوء التضخم[٤] :

١- التضخم بسبب جذب الطلب (Demand- pull inflation)

يمكن أن يحدث هذا التضخم إما بمحددات الإنفاق الحكومي أو تخفيضات ضريبة متتالية أو زيادة في عرض النقود وأياً كان السبب من ورائه فهو يحدث عندما يرتفع الطلب الإجمالي بسرعة أكبر من القدرات الإنتاجية للاقتصاد فيحفز الأسعار إلى الارتفاع حتي يتوازن العرض الإجمالي مع الطلب، وتؤكد النظرية النقدية علي أن العرض النقدي هو المحدد الأساسي للتضخم بسبب جذب الطلب، حيث يحدث الارتفاع في الطلب الإجمالي أساساً عند النقديين والكينزيين علي السواء إلى الزيادة المثالية في عرض النقود كما صرح به فريدمان من أن التضخم هو دائماً وأينما كان ظاهرة نقدية، ويرجع السبب في ذلك إلى استحالة قيام جهة الإنفاق استخدام التحفيز للطلب الإجمالي لفترات متوالية دون عرض نقود إضافية.

٢- تضخم ناشئ عن ارتفاع التكاليف (Costpush inflation)

والذي يطلق عليه تضخم دفع التكاليف، ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع

التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو غير الصناعية كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب وأجور منتسبيها من العاملين ولاسيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع أجورهم.

تطور المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة (١٩٩٢-٢٠٠٨)

يعد الارقام القياسية من أهم الأدوات التى تصور واقع الأسعار واتجاهاتها خلال فترة زمنية محددة بما يوضح التغير في الأسعار وما تتبعه من تغيرات علي القوة الشرائية للنقود، وسوف يتم استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI (Consumer price index)، والرقم القياسي الضمني(المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي Deflator of cross domestic product).

١- تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك(CPI)

علي الرغم من أن(CPI) والذي يغطي مدينة طرابلس فقط، ومن خلال الاعتماد علي أسلوب العينة ونمط إنفاق معين، الأمر الذي قد لا يعطي الواقع الحقيقي ولكن يظل التعبير الأفضل عن التغيرات التي طرأت علي أسعار السلع والخدمات الضرورية في الاقتصاد، هذا وقد حققت جميع سنوات الدراسة معدلات تغيير موجبة تعكس استمرار تزايد الرقم القياسي للأسعار سنوياً، وذلك باستثناء السنوات من(٢٠٠٠-٢٠٠٤)، التي حققت معدلات تغير سالبة.

ومن الجدول التالي رقم (١)، يلاحظ الآتي:

- تزايد معدل التضخم السنوي مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك من(١١.٦%) عام ١٩٩٥، إلى(١٣.٢%) عام ١٩٩٧، ليسجل تباطأ في العامين ١٩٩٨/١٩٩٩، ثم سجل انخفاضاً بدأ من عام ٢٠٠٠ وحتي عام ٢٠٠٣، ليسجل(-٢.٩%، -٩.٢%، -٩.٦%، -٢.٠%) علي التوالي، كما نلاحظ بأن التضخم بدأ يأخذ في الارتفاع من عام ٢٠٠٤ ليسجل (١.٠%)، ثم استمر في الارتفاع التدريجي حتي بلغ(١٠.٤%) عام ٢٠٠٨.

- كما أننا نلاحظ أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) كمقياس للتضخم، قد شهد ارتفاعاً ضمن فترتين امتدت الأولي من ١٩٩٥ وحتي ١٩٩٩، حيث سجل (١٢٧.٩) نقطة ليأخذ في الانخفاض وصل إلي(١٠٠) نقطة ثم عاد في الارتفاع ثانية مسجلاً (١٢٣.٧) نقطة عام ٢٠٠٨.

الجدول (١) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٨) سنة الأساس ٢٠٠٣ = ١٠٠

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)	(معدل التضخم) معدل النمو السنوي %	معدل النمو بالنسبة لسنة الأساس
١٩٩٢	٦٦.١	—	-٣٣.٦
١٩٩٣	٧٣.٨	١١.١	-٢٦.٢
١٩٩٤	٨٤.٧	١٤.٨	-١٥.٣
١٩٩٥	٩٤.٥	١١.٦	-٥.٥
١٩٩٦	١٠٦.٠	١٢.٢	٦.٠
١٩٩٧	١٢٠.٠	١٣.٢	٢٠.٠
١٩٩٨	١٢٦.٠	٥.٠	٢٦.٠
١٩٩٩	١٢٧.٩	١.٥	٢٧.٩
٢٠٠٠	١٢٤.٨	-٢.٩	٢٤.٢
٢٠٠١	١١٢.٨	-٩.٢	١٢.٨
٢٠٠٢	١٠٢.٠	-٩.٦	٢٠.٠
٢٠٠٣	١٠٠.٠	-٢.٠	—
٢٠٠٤	١٠١.٠	١.٠	١.٠
٢٠٠٥	١٠٤.٠	٣.٠	٤.٠
٢٠٠٦	١٠٥.٥	١.٤	٥.٥
٢٠٠٧	١١٢.٠	٦.٢	١٢.٠
٢٠٠٨	١٢٣.٧	١٠.٤	٢٣.٧

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

٢- تطور المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي(IPD)

يعتبر المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي مؤشراً جيداً عند الكثيرين لقياس ظاهرة التضخم علي مستوي الاقتصاد الكلي، والذي يتم حسابه بقسمة المقادير الكلية بالأسعار الجارية علي المقادير الكلية بالأسعار الثابتة، حيث يمكن اختيار المقدار الكلي المناسب من مكونات الناتج واستنتاج الرقم القياسي الضمني.

ومن خلال الجدول رقم (٢) التالي نلاحظ، أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد حقق نمواً خلال الفترة من(١٠٦٧٢.٣) مليون دينار عام ١٩٩٥، إلي (١١٦٩٠٤.٦) مليون دينار عام ٢٠٠٨، الإ أن هذا النمو في حقيقته هو نمو نقدي أكثر منه حقيقي، وهو ما يكشف عنه تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة باعتبار ٢٠٠٣ سنة الأساس، حيث نلاحظ أن الناتج قد بلغ (٢٥٠٧٣) مليون دينار عام ١٩٩٥، ازداد ليصل إلي(٥٠٢٢٥) مليون دينار عام ٢٠٠٨، الأمر الذي يتضح معه حجم التضخم النقدي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. كما نلاحظ أن معدل التضخم قد شهد وفقاً لمؤشر (CPI) نوعاً من الاستقرار في نموه فإنه علي العكس من ذلك فقد شهد معدل التضخم وفقاً لمؤشر المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي تقلبات حادة وبالأخص خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٣، فيما أننا نلاحظ أنه انخفض إلى(-١٠.١%) عام ١٩٩٨، كما أنه ارتفع إلى أن بلغ(٢١.١%) ثم رجع وانخفض إلى(-٩.٠%) عام ٢٠٠١، ثم عاد إلي الارتفاع في عام ٢٠٠٢ إلى(٤١.١). من خلال الأرقام والتحليل نلاحظ أن هناك تبايناً في التعبير عن مستوي التضخم حيث يعبر مقياس(CPI)، عن كل السلع والخدمات المشتراة من المستهلك بغض النظر عن منشأها في الوقت الذي يختص المؤشر الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي لقياس أسعار السلع والخدمات المنتجة محلياً.

الجدول (٢) تطور المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(١٩٩٢-٢٠٠٨) سنة الأساس ٢٠٠٣ = ١٠٠

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو السنوي%	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل النمو السنوي%	المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي%
١٩٩٢	٩٢٣١.٩	–	٢٤٠٦٨	–	٣٤.٤	–
١٩٩٣	٩١٣٧.٧	-١.٠	٢٤٧٣٣	٢.٨	٣٦.٩	-٣.٧
١٩٩٤	٩٦٧١.٧	٥.٨	٢٤٧٤٥	٠.٠	٣٩.١	٥.٨
١٩٩٥	١٠٦٧٢.٣	١٠.٤	٢٥٠٧٣	١.٣	٤٢.٦	٨.٩
١٩٩٦	١٢٣٢٧.٣	١٥.٥	٢٥٩٢٩	٣.٤	٤٧.٥	١١.٧
١٩٩٧	١٣٨٠٠.٥	١٢.٠	٢٦٢٩٦	١.٤	٥٢.٥	١٠.٤
١٩٩٨	١٢٦١٠.٦	-٨.٦	٢٦٧٢٥	١.٦	٥٢.٥	-١٠.١
١٩٩٩	١٤٠٢٥.٢	١١.٦	٢٦٠١٩	-٢.٦	٩١	١٤.٦
٢٠٠٠	١٧٧٧٥.٧	٢٦.٣	٢٧١٣٥	٤.٣	٩٩.٣	٢١.١
٢٠٠١	٢١٦١٨.٧	٢١.٦	٣٣٢٩٠	٢٢.٧	١٢٧.٥	-٠.٩
٢٠٠٢	٣٠٣٨٩.٨	٤٠.٦	٣٣١٦٤	-٠.٤	١٠٠.٤	٤١.١
٢٠٠٣	٣٧٤٢٣.٤	٢٣.١	٣٧٤٢٣	١٢.٨	١٠٠	٩.١
٢٠٠٤	٤٨١٥٩.٠	٢٨.٧	٣٩٦٧٩	٦.٠	١٠١.٩	٢١.٤
٢٠٠٥	٦٦٣٤٢.٩	٣٧.٨	٤٤٠٨٧	١١.١	١٠٥.٣	٢٤.٠
٢٠٠٦	٧٦٢٠٣.٢	١٤.٩	٤٦٥٨٤	٥.٧	١٠٧.٨	٨.٧
٢٠٠٧	٩٣١٧٨.٤	٢٢.٣	٤٨٨٩٨	٥.٠	١١٩.٨	١٦.٥
٢٠٠٨	١١٦٨٠٤.٥	٢٥.٤	٥٠٢٢٥	٢.٧	١٢٨.٨	٢٢.٠

المصدر: - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي قسم الحسابات القومية، بيانات غير منشورة.

- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة.

الجانب التطبيقي للدراسة:

العلاقة بين معدل التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٨)

من خلال تتبعنا إلى مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومؤشر المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي تبين وجود تضخم في الاقتصاد الوطني، وبالتالي ضعف القوة الشرائية للدينار ولزيادة تأكيد أو نفي وجود هذه الظاهرة سوف يتم دراسة العلاقة بين معدل التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي، من خلال العوامل التي سيتم دراستها كالآتي:

١- عوامل داخلية والتي من أهمها عرض النقود وهو العامل المغذي للضغوط التضخمية لوجود علاقة طردية بين التضخم وعرض النقود، فالزيادة في إصدار النقود بنسبة تفوق نمو الدخل الحقيقي لابد أن يؤدي إلى تضخم، حيث تطارد نقود كثيرة سلع وخدمات قليلة مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

وفي هذا العامل يتم تحديد حجم الفجوة التضخمية، ومؤشر الاستقرار النقدي، وتقدير سرعة التداول النقدي، ونسبة حجم الإفراط النقدي.

٢- عوامل خارجية والتي من أهمها أسعار الواردات(التضخم المستورد)، وهي أسعار ما يتم استيراده من سلع وخدمات منتجة خارج الاقتصاد الوطني.

أولاً: قياس الفجوة التضخمية:

١- معامل الاستقرار النقدي:

إن الاستقرار النقدي يتحقق عادة عندل تعادل التغير في كمية النقود $\Delta ms2/_{ms2}$ مع معدل التغير في إجمالي الناتج الوطني أي $\Delta y/_{y}$ والفرق بينهما يمثل مؤشر الاستقرار النقدي.

$$Bs = \Delta ms2/_{ms2} - \Delta y/_{y}$$

حيث Bs= معامل الاستقرار النقدي

$\Delta ms2/_{ms2}$ = معدل التغير في عرض النقود بالمفهوم الواسع

$\Delta y/y$ = معدل التغير في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة

فإذا كانت قيمة المعامل Bs=١ فإنه يدل علي الاستقرار النقدي
وإذا كان قيمة Bs>١ دل علي عدم وجود استقرار نقدي(ضغوط تضخمية)
وإذا كان قيمة Bs<١ دل علي وجود عدم استقرار نقدي(فجوة انكماشية)

ومن خلال الجدول رقم(٣) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد حقق نمواً من (٢٥٠٧٣) مليون دينار عام ١٩٩٥، إلى(٥٠٢٢٥) مليون دينار عام ٢٠٠٨، مما يؤكد وجود اتجاهات تضخمية اختلفت حدتها من سنة إلى أخري، بما يوضح مدي الاختلال من معدل النمو في كمية النقود ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي مما نتج عنه وجود الاقتصاد في حالة عدم استقرار نقدي مما دفع الأسعار نحو الارتفاع، ومن الجدول نلاحظ أن معامل الاستقرار النقدي(Bs) سجل أكبر قيمة له وصلت إلى(٤٥.١%) عام ٢٠٠٨، موضحاً الفرق الكبير في التطور الحاصل للكتلة النقدية، مقارنة بتطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للأسعار الثابتة، كما نلاحظ أنه أظهر انكماشاً في بعض سنوات الدراسة قيمة انخفاض معدل نمو كمية النقود والتي أخذت قيم سالبة في بعض السنوات.

الجدول رقم(٣) معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(١٩٩٢-٢٠٠٨)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل التغير في الناتج المحلي	عرض النقود	معدل التغير في عرض النقود	معامل الاستقرار النقدي
١٩٩٢	٢٤٠٦٨	–	٦٩١٣.٢	–	–
١٩٩٣	٢٤٧٣٣	٢.٨	٧٢٦٨.٠	٥.١	٢.٤
١٩٩٤	٢٤٧٤٥	٠.٠	٨٠٩٣.٤	١١.٣	١١.٣
١٩٩٥	٢٥٠٧٣	١.٣	٨٩٢٤.٧	١٠.٥	٩.٢
١٩٩٦	٢٥٩٢٩	٣.٤	٨٦١١.٣	-٣.٧	-٧.١
١٩٩٧	٢٦٢٩٦	١.٤	٨٩٩٨.٩	٤.٥	٣.١
١٩٩٨	٢٦٧٢٥	١.٦	٩٦٣٩.٢	٧.١	٥.٥
١٩٩٩	٢٦٠١٩	-٢.٦	١٠١٨١.٤	٥.٦	٨.٣
٢٠٠٠	٢٧١٣٥	٤.٣	١٠٢٣٢.٨	٠.٥	-٣.٨
٢٠٠١	٣٣٢٩٠	٢٢.٧	١٠٠١١.١	-٢.٢	-٢٤.٨
٢٠٠٢	٣٣١٦٤	-٠.٤	١٠٥٣٧.٣	٥.٣	٥.٦

٢٠٠٣	٣٧٤٢٣	١٢.٨	١٠٨٢١.٢	٢.٧	-١٠.١
٢٠٠٤	٣٩٦٧٩	٦.٠	١١٨٨٧.٤	٩.٩	٣.٨
٢٠٠٥	٤٤٠٨٧	١١.١	١٥٠٦٤.٢	٢٦.٧	١٥.٦
٢٠٠٦	٤٦٥٨٤	٥.٧	١٧٩٤٣.٣	١٩.١	١٣.٤
٢٠٠٧	٤٨٨٩٨	٥.٠	٢٥١٣٩.٥	٤٠.١	٣٥.١
٢٠٠٨	٥٠٢٢٥	٢.٧	٣٧١٥١.٤	٤٧.٨	٤٥.١

المصدر: إعداد الباحث، بالرجوع إلى النشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي.

٢- معيار الإفراط النقدي:

يمثل معيار الإفراط النقدي الفائض في السيولة عن حاجة النشاط الاقتصادي الكلي(GDP) خلال الفترة(١٩٩٢-٢٠٠٨)، يتم احتساب الإفراط النقدي وفق العلاقة[٥] (MS2 - α0.GDP) لكل سنة من سنوات الدراسة حيث تعبر MS2 عن عرض النقود بالمفهوم الواسع، (GDP) الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الثابتة، حيثα تعني متوسط نصيب وحدة الناتج المحلي الحقيقي من كتلة النقود لسنة الأساس، وذلك بقسمة عرض النقود(MS2) علي(GDP).

حيث سجل الناتج المحلي الحقيقي(٣٧٤٢٣.٤) مليون دينار عام ٢٠٠٣، كما سجل عرض النقود بمعناه الواسع (MS2) وصل(١٠٨٢١.١) مليون دينار، α =0.289 .

الجدول رقم (٤) حجم الإفراط النقدي ونسبته في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٨)

السنوات	R=GDP	MS2	حجم النقود الأمثل(α0.GDP)	الإفراط النقدي	نسبة الإفراط إلى R=GDP
١٩٩٢	٢٤٠٦٨	٦٩١٣.٢	٦٩٥٩.٤	٤٦.٢	٠.٢
١٩٩٣	٢٤٧٣٣	٧٢٦٨.٠	٧١٥١.٧	١١٦.٣	٠.٥
١٩٩٤	٢٤٧٤٥	٨٠٩٣.٤	٧١٥٥.٧	٩٣٧.٧	٣.٨
١٩٩٥	٢٥٠٧٣	٨٩٢٤.٧	٧٢٤٦.١	١٦٩٢.٦	٦.٨
١٩٩٦	٢٥٩٢٩	٨٦١١.٣	٧٤٩٣.٥	١١١٧.٨	٤.٣
١٩٩٧	٢٦٢٩٦	٨٩٩٨.٩	٧٥٩٩.٥	١٣٩٩.٤	٥.٣
١٩٩٨	٢٦٧٢٥	٩٦٣٩.٢	٧٧٢٣.٥	١٩١٥.٧	٧.٢
١٩٩٩	٢٦٠١٩	١٠١٨١.٤	٧٥١٩.٥	٢٦٦١.٩	١٠.٢
٢٠٠٠	٢٧١٣٥	١٠٢٣٢.٨	٧٨٤٢.٠	٢٣٩٠.٨	٨.٨
٢٠٠١	٣٣٢٩٠	١٠٠١١.١	٩٦٢٠.٨	٣٩٠.٣	١.٢
٢٠٠٢	٣٣١٦٤	١٠٥٣٧.٣	٩٥٧٩.٢	٩٥٨.١	٢.٩
٢٠٠٣	٣٧٤٢٣	١٠٨٢١.٢	١٠٨٢١.٢	٠	٠

٢٠٠٤	٣٩٦٧٩	١١٨٨٧.٤	١١٤٦٧.٢	٤٢٠٢	١.١
٢٠٠٥	٤٤٠٨٧	١٥٠٦٤.٢	١٢٧٤١.١	٢٣٢٣.١	٥.٣
٢٠٠٦	٤٦٥٨٤	١٧٩٤٣.٣	١٣٤٦٢.٨	٤٤٨٠.٥	٩.٦
٢٠٠٧	٤٨٨٩٨	٢٥١٣٩.٥	١٤١٣١.٥	١١٠٠.٨	٢٢.٥
٢٠٠٨	٥٠٢٢٥	٣٧١٥١.٤	١٤٥١٥.٠	٢٢٦٣٦.٤	٤٥.١

المصدر:

١- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية إعداد مختلفة.

٢- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، الحسابات القومية.

ملاحظة: R=GDP = الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار ٢٠٠٣.

MS2 - α0.GDP = الإفراط النقدي.

ومن خلال الجدول رقم (٤) يتضح من البيانات أن سنوات الدراسة قد سجلت نوائض في السيولة عن حاجة النشاط الاقتصادي، وقد وصل ذروته إلى(٢٢٦٣٦.٤) مليون دينار عام ٢٠٠٨، أي بمعدل(٤٥.١%) وبذلك فإن هذا المعيار يؤكد اتجاه تنامي دور السيولة في دفع تغيرات الأسعار نحو التزايد وبشكل مستمر وخاصة بالسنوات الثلاث الأخيرة.

٣- سرعة دوران النقود:

تشير كل الشواهد العملية عن الاقتصاديات المتخلفة أن التضخم لايمكن أن يستمر إلا إذا استمر نمو عرض النقود وبصوره أدق أن الزيادة المتواصلة في معدل نمو عرض النقود فوق ما يتطلبه نمو الناتج تؤدي في المدي البعيد إلى زيادة مماثلة في معدل التضخم وحتي تدرك ذلك وبصوره اوضح نعود إلى النظرية الكمية للنقود وفقاً للمعادلة التالية[٦]:

$$Mv = py$$

حيث: M تعني الكتلة النقدية V سرعة دوران النقود (ثابتة)

P مستوي الأسعار Y الناتج الحقيقي

وبعد أخذ معدلات نمو المؤشرات خلال وحدة الزمن يعاد كتابتها:

$$\Delta M + \Delta V = \Delta P + \Delta Y$$

$$\Delta P = \Delta M + \Delta V - \Delta Y$$

حيث: ΔM = معدل نمو الكتلة النقدية ΔV = معدل نمو سرعة دوران النقود

ΔP = معدل التضخم ΔY = معدل نمو الناتج الحقيقي

أي أن المعادلة تأخذ الصور التالية:

$$\Delta P = \Delta M + \Delta V - \Delta Y$$

والتي يتضح منها أن معدل التضخم ΔP علي علاقة طردية مع معدل نمو عرض النقود ΔM

ومعدل سرعة دوران النقود ΔV علي علاقة عكسية مع معدل نمو الناتج الحقيقي ΔY .

الجدول رقم (٥) سرعة تداول النقود في الاقتصاد الليبي عن الفترة(١٩٩٢-٢٠٠٨)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	عرض النقود	سرعة التداول النقدي
١٩٩٢	٩٢٣١.٩	٦٩١٣.٢	١.٣
١٩٩٣	٩١٣٧.٧	٧٢٦٨.٠	١.٣
١٩٩٤	٩٦٧٠.٨	٨٠٩٣.٤	١.٢
١٩٩٥	١٠٦٧٢.٣	٨٩٢٤.٧	١.٢
١٩٩٦	١٢٣٢٧.٣	٨٦١١.٣	١.٤
١٩٩٧	١٣٨٠٠.٥	٨٩٩٨.٩	١.٥
١٩٩٨	١٢٦١٠.٦	٩٦٣٩.٢	١.٣
١٩٩٩	١٤٠٧٥.٢	١٠١٨١.٤	١.٤
٢٠٠٠	١٧٧٧٥.٧	١٠٢٣٢.٨	١.٧
٢٠٠١	٢١٦١٨.٧	١٠٠١١.١	٢.٢
٢٠٠٢	٣٠٣٨٩.٨	١٠٥٣٧.٣	٢.٩
٢٠٠٣	٣٧٤٢٣.٤	١٠٨٢١.٢	٣.٥
٢٠٠٤	٤٨١٥٩.٠	١١٨٨٧.٤	٤.١
٢٠٠٥	٦٦٣٤٢.٩	١٥٠٦٤.٢	٤.٤
٢٠٠٦	٧٦٢٠٣.٢	١٧٩٤٣.٣	٤.٢
٢٠٠٧	٩٣١٧٨.٤	٢٥١٣٩.٥	٣.٧
٢٠٠٨	١١٦٨٠٤.٥	٣٧١٥١.٤	٣.١

المصدر : مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية إعداد مختلفة.

من الجدول(٥) يتضح إن سرعة التداول في الاقتصاد الليبي قد ارتفعت تدريجياً من(١.٢) عام ١٩٩٥، إلى(٤.٤) عام ٢٠٠٥، ثم تراجعت بعد ذلك حتي وصلت إلى(٣.١) عام ٢٠٠٨، وهذا يؤكد أن سرعة دوران النقود في الاقتصاد الوطني قد كان لها دور في ارتفاع الأسعار، وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم وحدته وخاصة

خلال الاعوام(٢٠٠٧-٢٠٠٨).

ثانياً: صافي فائض الطلب:

تعتبر الزيادة في مجموع الإنفاق المحلي بالأسعار الجارية عن مستوي العرض الكلي بالأسعار الثابتة فائض الطلب الكلي علي المستوي المحلي، وينعكس هذا الفائض في شكل ارتفاع أسعار السلع والخدمات المنتجة، وبالتالي فإن صافي فائض الطلب(NED) بالأسعار الجارية، يساوي الفرق بين مجموع الاستهلاك النهائي(CGP) الخاص والعام، ومجمل الاستثمار الخاص والعام(I)، والتغير في المخزون(ES) والصادرات(EX) ناقص العرض الكلي بالأسعار الثابتة الناتج المحلي الإجمالي(R.GDP) + الواردات(IM)[٧].

$$NED = CGP - AS$$

$$NED = (COP + IAC + ES + EX) - (R.GDP + IM)$$

الجدول رقم(٦) صافي فائض الطلب ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(١٩٩٢-٢٠٠٨)

السنوات	الطلب الكلي(AD) بالأسعار الجارية	العرض الكلي(AS)			صافي فائض أو عجز الطلب	فائض الطلب أو عجزه إلى الناتج المحلي الإجمالي%
		R.GGP 100=2003	الواردات ١٠٠=٢٠٠٣	الإجمالي		
١٩٩٢	١١٩٦٩.٨	٢٤٠٦٨	٣٣٠٧.٢	٢٧٣٧٥.٢	-١٥٤٠٥.٤	-٦٤.٠
١٩٩٣	١٢٢٧٥.٤	٢٤٧٣٣	٣٨٣٧.٠	٢٨٥٧٠.٠	-١٦٢٩٤.٦	-٦٥.٩
١٩٩٤	١٢٥٧٠.١	٢٤٧٤٥	٣٢١٣.٦	٢٧٩٥٨.٦	-١٥٣٨٨.٥	-٦٢.٢
١٩٩٥	١٣٠٧٣.٤	٢٥٠٧٣	٣٥٨٦.١	٢٨٦٥٩.١	-١٥٥٨٥.٧	-٦٢.٢
١٩٩٦	١٥٠٨٩.٧	٢٥٩٢٩	٣٨٣٧.٣	٢٩٧٦٦.٣	-١٤٦٧٦.٦	-٥٦.٦
١٩٩٧	١٧٢٣٩.٦	٢٦٢٩٦	٤١٩٣.٣	٣٠٤٨٩.٣	-١٣٢٤٩.٧	-٥٠.٤
١٩٩٨	١٥٤٠٢.٠	٢٦٧٢٥	٤٢٢١.٨	٣٠٩٤٦.٨	-١٥٥٤٤.٨	-٥٨.٢
١٩٩٩	١٦٥٧١.١	٢٦٠١٩	٣٣٢٥.٢	٢٩٣٤٤.٢	-١٢٧٧٣.١	-٤٩.١

٢٠٠٠	٢٠٠٨٥.٠	٢٧١٣٥	٤٩٩٠.٦	٣٢١٢٥.٦	-١٢٠٤٠.٦	-٤٤.٤
٢٠٠١	٢٥٦٦٦.٩	٣٣٢٩٠	٥٥٨٩.١	٣٨٨٧٩.١	-١٣٢١٢.٢	-٣٩.٧
٢٠٠٢	٣٩٢٠٦.٩	٣٣١٦٤	٥٨٤٨.٩	٣٩٠١٢.٩	١٩٤.٠	٠.٦
٢٠٠٣	٤٥١٨١.٨	٣٧٤٢٣	٥٥٩٧.٩	٤٣٠٢٠.٩	٢١٦٠.٩	٥.٨
٢٠٠٤	٥٧٣٣١.٢	٣٩٦٧٩	٥٨٢١.٧	٤٥٥٠٠.٧	١١٨٣٠.٥	٢٩.٨
٢٠٠٥	٧٧١٨٣.١	٤٤٠٨٧	٥٧٨٠.٢	٤٩٨٦٧.٢	٢٧٣١٥.٩	٦٢.٠
٢٠٠٦	٩٣٠٦٢.٢	٤٦٥٨٤	٥٤٨٣.٦	٥٢٠٦٧.٦	٤٠٩٩٤.٦	٨٨.٠
٢٠٠٧	٩٥٥١٣.٣	٤٨٨٩٨	٥٢٨٦.٩	٥٤١٨٤.٩	٤١٣٢٨.٤	٨٤.٥
٢٠٠٨	١٣٢٧٢٨.٩	٥٠٢٢٥	٦٨٢٢.٥	٥٧٠٤٧.٥	٧٥٦٨١.٤	١٥٠.٧

المصدر :

١- أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الحسابات القومية.

٢- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، الإحصاءات الاقتصادية، وحدة التجارة الخارجية.

ويمكن قياس نسبة صافي فائض الطلب بقسمة صافي فائض الطلب الكلي(DEP)، علي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، من خلال الجدول رقم(٦) نلاحظ أن الفترة الممتدة من عام ١٩٩٥ وحتي عام ٢٠٠١ وجود فجوة انكماشية، إلا أن الفترة من عام ٢٠٠٢ وحتي عام ٢٠٠٨ بدأت تظهر فجوة تضخمية معبرة عن ارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي نتيجة لارتفاع حجم الإنفاق المحلي.

ثالثاً: معدل انفتاح الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي:

بهدف معرفة تأثير الاقتصاد الليبي بالتضخم العالمي يتطلب متابعة تطور مؤشر الانفتاح الاقتصادي علي الخارج حيث يبين الجدول رقم(٧)

الجدول رقم (٧) الصادرات والواردات ومعدل الانفتاح في الاقتصاد الليبي

السنوات	الصادرات	الواردات	إجمالي التجار الخارجية	الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٣=١٠٠	معدل الانفتاح %
١٩٩٢	٣٠٣٨.٣	١٤٢٢.١	٤٤٦٠.٩	٢٤٠٦٨	٤٨.٣
١٩٩٣	٢٤٧٧.٦	١٧١١.٣	٤١٨٨.٩	٢٤٧٣٣	٤٥.٨
١٩٩٤	٣١١٧.٢	١٤٨٧.٩	٤٦٠٥.١	٢٤٧٤٥	٤٧.٦
١٩٩٥	٣٢٢٢.١	١٧٨٢.٥	٤٩٥٠.٦	٢٥٠٧٣	٤٦.٤
١٩٩٦	٣٥٧٨.٧	١٩١٤.٨	٥٤٩٣.٥	٢٥٩٢٩	٤٤.٦
١٩٩٧	٣٤٥٥.٦	٢١٣٨.٦	٥٥٩٤.٢	٢٦٢٩٦	٤٠.٥
١٩٩٨	٢٣٧٤.١	٢٢٠٣.٨	٤٥٧٧.٩	٢٦٧٢٥	٣٦.٣
١٩٩٩	٣٦٨٢.٢	١٩٢٨.٦	٥٦١٠.٨	٢٦٠١٩	٣٩.٩
٢٠٠٠	٥٢٢١.٥	١٩١١.٤	٧١٣٢.٩	٢٧١٣٥	٤٠.١
٢٠٠١	٥٣٩٤.٠	٢٦٦٠.٤	٨٠٥٤.٤	٣٣٢٩٠	٣٧.٣
٢٠٠٢	١٠١٧٧.٠	٥٥٨٥.٧	١٥٧٦٢.٧	٣٣١٦٤	٥١.٩
٢٠٠٣	١٤٨٠٦.٥	٥٥٩٧.٩	٢٠٤٠٤.٥	٣٧٤٢٣	٥٤.٥
٢٠٠٤	٢٠٨٤٨.٣	٨٢٥٥.٢	٢٩١٠٣.٥	٣٩٦٧٩	٦٠.٤
٢٠٠٥	٣١١٤٨.٠	٧٩٥٣.٥	٣٩١٠١.٥	٤٤٠٨٧	٥٨.٩
٢٠٠٦	٣٦٣٣٦.٣	٧٩٣٤.٧	٤٤٤٢٧.١	٤٦٥٨٤	٥٨.١
٢٠٠٧	٤٠٩٧٢.٠	٨٥٠١.٤	٤٩٤٧٣.٥	٤٨٨٩٨	٥٣.١
٢٠٠٨	٥٤٧٣٢.٤	١١١٩٥.٨	٦٥٩٢٨.٢	٥٠٢٢٥	٥٦.٤

المصدر : الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، الإحصاءات الاقتصادية، وحدة التجارة الخارجية.

أما بخصوص درجة الانفتاح الاقتصادي(Degree of Openness) فحسب ما تعارف عليه الاقتصاديون، وحسب هذان المعياران فإن الدولة تعتبر منكشفة اقتصادياً إذا بلغت النسبة الأولى (٢٠%) أو أعلى والنسبة الثانية (٤٠%) أو أعلى[٨].

معدلات انفتاح الاقتصاد الوطني خلال فترة الدراسة، حيث يتضح أن الاقتصاد الوطني منفتح بمعدلات تجاوزت (٤٨%)، وهذا المعدل يعتبر مرتفع بالمقارنة إلى المعيار الطبيعي الذي حدده بعض الاقتصاديين أن نسبة(٢٠%) معيار لانفتاح الاقتصاد من عدمه.

ومن الجدول نلاحظ أن قيمة الواردات قد تطورت بشكل ملحوظ وذلك من(١٧٢٨.٥) مليون دينار عام ١٩٩٥، إلى(١١١٩٥.٨) مليون دينار عام ٢٠٠٨، وبالمقارنة فإن قيمة الصادرات هي الأخرى قد تطورت من(٣٢٢٢.١) مليون دينار

عام ١٩٩٥، إلى(٥٤٧٣٢.٤) مليون دينار عام ٢٠٠٨، وهذا يبين لنا مدي انكشاف الاقتصاد الليبي علي العالم الخارجي.

إن الارتفاع في معدل انكشاف الاقتصاد الليبي يعكس الدور الكبير الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي، ومساهمته الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الرفاه الاقتصادي، ولكنه في نفس الوقت يعكس درجة اعتماد الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي، بسبب محدودية الطاقات الإنتاجية المحلية وعجزها عن تلبية احتياجات السوق المحلية من مختلف السلع الاستهلاكية والرأسمالية، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الليبي عرضة للتغيرات والتقلبات الاقتصادية الدولية، خاصة إذا ما علمنا أن معظم الصادرات الليبية تتشكل من النفط الخام[٩].

رابعاً: التضخم المستورد:

يظهر هذا النوع من أسباب التضخم في الاقتصادات المنفتحة علي الخارج كما هو الحال في الاقتصاد الليبي.

ويعرف هذا النوع علي أنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في اسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، وهذا يعني أن الدول تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تأتيها بدورها مرتفعة السعر وتضطر إلى بيعها في الاسواق المحلية بتلك الأسعار، فالدول الفقيرة المنفتحة علي الخارج لا يمكن أن يكون لها دور ملموس في تحديد اسعار السلع التي تستوردها ولا تستطيع أن تؤثر في حجم السوق العالمي وأسعاره.

جدول رقم (٨) حجم التضخم المستورد وإسهامه في التضخم المحلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٨)

السنوات	الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٣=١٠٠	الرقم القياسي لأسعار الواردات ٢٠٠٣=١٠٠	معدل التضخم العالمي	التضخم المستورد	معدل التضخم المحلي	إسهام التضخم المستورد
١٩٩٢	.١٣٧	٤٣.٠	٥.٧	٠.٧٧٦٥	١٠.٧	٠.٠٧
١٩٩٣	.١٥٥	٤٤.٦	٣.٧	٠.٥٧٧٣	١١.١	٠.٠٥
١٩٩٤	.١٣٠	٤٦.٣	٣.٨	٠.٤٩٥٠	١٤.٨	٠.٠٣
١٩٩٥	.١٤٣	٤٨.٢	٤.١	٠.٥٨٦٩	١١.٦	٠.٠٥
١٩٩٦	.١٤٨	٤٩.٩	٣.٥	٠.٥٢٢٠	١٢.٢	٠.٠٤
١٩٩٧	.١٥٩	٥١.٠	٢.٢	٠.٣٥١٥	١٣.٢	٠.٠٣

١٩٩٨	.١٥٨	٥٢.٢	٢.٤	٠.٣٧١٧	٥.٠	٠.٠٧
١٩٩٩	.١٢٨	٥٨.٠	١١.١	١.٤٢٠٠	١.٥	٠.٩٤
٢٠٠٠	.١٨٤	٣٨.٣	-٣٤.٠	-٦.٢٤٦٨	-٢.٩	٢.١٦
٢٠٠١	.١٦٨	٤٧.٦	٢٤.٣	٤.٠٧٦٧	-٩.٢	-٠.٤٤
٢٠٠٢	.١٧٦	٩٥.٥	١٠٠.٦	١٧.٧٤٨	-٩.٦	-١.٨٥
٢٠٠٣	.١٥٠	١٠٠.٠	٤.٧	٠.٧٠٤٩	-٢.٠	-٠.٣٦
٢٠٠٤	.١٤٧	١٤١.٨	٤١.٨	٦.١٣٢٩	١.٠	٦.١٣
٢٠٠٥	.١٣١	١٣٧.٦	-٣.٠	٠.٣٨٨٣	٣.٠	-٠.١٣
٢٠٠٦	.١١٨	١٤٤.٧	٥.٢	٠.٦٠٧٤	١.٤	٠.٤٢
٢٠٠٧	.١٠٨	١٦٠.٨	١١.١	١.٢٠٣٠	٦.٢	٠.٢٠
٢٠٠٨	.١٣٦	١٦٤.١	٢.١	٠.٢٧٨٨	١٠.٤	٠.٠٣

المصدر :

١- إعداد الباحث.

٢- سلسلة الرقم القياسي لأسعار الواردات لأساس سنوات مختلفة بأسعار ٢٠٠٣=١٠٠

وفي هذا الشأن تندرج علاقة الاقتصاد الليبي كأحد الاقتصاديات الصغيرة والمنفتحة على العالم مولدة بذلك بعدين، أحدهما نقدي متمثلاً في عجز أو فائض الميزان التجاري والتى تنعكس في تغير صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي مما يؤدي إلى التأثير في عرض النقود الذي يلعب دوراً رئيسياً في إحداث التضخم، واما البعد الأخر عيني متمثل بالواردات والصادرات من السلع والخدمات، ويؤثر مباشرة على الطلب والعرض الكلي للسلع والخدمات في الاقتصاد.

جدول رقم (٩) المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(١٩٩٢-٢٠٠٨)

السنوات	عرض النقود MS1	GDP الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الثابتة ٢٠٠٣	المخفض الضمني DGDP	CP1
١٩٩٢	٥١٦٨.٢	٢٤٠٦٨	٣٨.٤	٦٦.٤
١٩٩٣	٥٣٨٤.٩	٢٤٧٣٣	٣٦.٩	٧٣.٨
١٩٩٤	٦٠٥٧.٤	٢٤٧٤٥	٣٩.١	٨٤.٧

١٩٩٥	٦٣٧٢.٤	٢٥٠٧٣	٤٢.٦	٩٤.٥
١٩٩٦	٦٢٤٠.١	٢٥٩٢٩	٤٧.٥	١٠٦.٠
١٩٩٧	٦٦١٤.٧	٢٦٢٩٦	٥٢.٥	١٢٠.٠
١٩٩٨	٧٠٣٤.٩	٢٦٧٢٥	٩١.٠	١٢٦.٠
١٩٩٩	٧٣٨٥.٤	٢٦٠١٩	٩٩.٣	١٢٧.٩
٢٠٠٠	٧٢٧٨.٩	٢٧١٣٥	١٢٧.٥	١٢٤.٢
٢٠٠١	٧٢٥٣.٦	٣٣٢٩٠	١٠٠.٤	١١٢.٨
٢٠٠٢	٧٩٦٤.٤	٣٣١٦٤	٩٩.٧	١٠٢.٠
٢٠٠٣	٧٩٢٠.٠	٣٧٤٢٣	١٠٠.٠	١٠٠.٠
٢٠٠٤	٨٨٧٠.٨	٣٩٦٧٩	١٠١.٩	١٠١.٠
٢٠٠٥	١١٦٦٧.١	٤٤٠٨٧	١٠٥.٣	١٠٤.٠
٢٠٠٦	١٣٧٢٤.٥	٤٦٥٨٤	١٠٧.٨	١٠٥.٥
٢٠٠٧	١٨٣٨٧.٠	٤٨٨٩٨	١١٩.٨	١١٢.٠
٢٠٠٨	٢٦٥٧٣.٣	٥٠٢٢٥	١٢٨.٨	١٢٣.٧

المصدر : من إعداد الباحث

توصيف النموذج القياسي:

بعد ان تم تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي، فإن الباحث سيقوم بقياس العلاقة الكمية بين التضخم معبراً عنه بالمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي(كمتغير معتمد)، وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخري مثل عرض النقود بالمعني الضيق**Ms1**، سعر صرف الدينار الليبي للدولار**Ex** ، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**Gdp**، وقد قام الباحث بتوصيف العلاقة بين هذه المتغيرات بالشكل التالي :

$$DEF = a + b1Ms1 + b2Gdp + b3Ex + Ui$$

حيث أن :

a = ثابت المعادلة

b3، b2،b1 = معلمات النموذج

Ms1 = عرض النقود

Gdp = الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

Ex = سعر صرف الدينار

Ui = المتغيرات العشوائي

وقد قام الباحث بتحويل القيمة الحقيقية للمتغيرات المذكورة إلى قيم لوغارتمية لتحديد مرونة تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع(معدل التضخم)، وباستخدام برنامج gretil تم التوصل باستخدام بيانات سلسلة زمنية خلال الفترة(١٩٩٢-٢٠٠٨).

الجدول رقم (١٠) قياس علاقة التضخم(المخفض الضمني) ببعض المتغيرات الاقتصادية

المتغير	قيمة المعلمة	اختبار t	الخطأ المعياري للتقدير	*p:value
α	٩.٣٦١٣	١٧.٣٨٠٠	٠.٥٣٨٦٢٣	٠.٠٠٠٠١
MS1	٠.٦٥٠٥	١٩.٠٧٧٠	٠.٠٣٤١٠٠	٠.٠٠٠٠١
LGDP	-١.١٠٥١	-٢٠.١٣٦٧	٠.٠٥٤٨٨٠	٠.٠٠٠٠١
LEX	٠.٤٤٧٥	١٤.٠٤٥٩	٠.٠٣١٨٦٣	٠.٠٠٠٠١

*جميع المتغيرات معنوية عند (٠.٠١)

$R^2 = 0.9761$ DW = 2.1174 $\bar{R}^2 = 0.9710$

ومن الجدول رقم (١٠) يتضح ما يلي :

١- توجد علاقة طردية بين كلاً من مستوي التضخم وعرض النقود بالمعني الضيق في الاقتصاد الليبي، حيث بلغت قيمة معامل المرونة المناظرة**MS1** (٠.٦٥٠٥) وهذا يعني أن زيادة عرض النقود بمقدار(١%)، سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بمقدار(٦٥%).

٢- قبول الفرضية(أن لعرض النقود وسعر الصرف اثر في معدل التضخم "الرقم القياسي لأسعار المستهلك")، حيث أن الاقتصاد يعاني من جمود الجهاز الإنتاجي فإن هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث يعجز النشاط الاقتصادي عن مواكبة الزيادات المتتالية للإنفاق العام، مما يدفع الطلب الكلي بان يفوق العرض الكلي وبالتالي تكون النتيجة علي هيئة موجات من التضخم.

٣- توجد علاقة بين مستوي التضخم وبين سعر صرف الدينار الليبي حيث بلغت قيمة معامل المرونة المناظرة **Ex** (٠.٤٤٧٥)، وهذا يعني أن تخفيض قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار بنسبة(١%) سيؤدي إلى زيادة معدلات التضخم بمعدل(٤٤%)، وهنا لابد من ملاحظة أن تأثير عرض النقود علي التضخم أعلي من تأثير تغير سعر صرف الدينار الليبي.

٤- أن المقدرة التفسيرية للنموذج عالية جداً، حيث بلغت قيمة(٩٧%) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة ممثلة(Ms1، Ex، Gdp)، تفسر(٩٧%) من المتغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد(معدل التضخم).

٥- أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي وهو من بين المشاكل الاقتصادية نتيجة لاستخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية حيث بلغت قيمة معامل DW(٢.١١٧٤).

النتائج والتوصيات:

أولاً: نتائج الدراسة:

١- تبين من خلال مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ومؤشر المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي، بوجود تضخم في الاقتصاد الليبي.

٢- هناك عوامل داخلية وخارجية زادة في الضغوط التضخمية ومن أهم هذه العوامل الداخلية تمثله في عرض النقود، حيث الزيادة في إصدار النقود بنسبة تفوق نمو الدخل الحقيقي لابد أن يؤدي إلي التضخم، وكذلك العوامل الخارجية متمثلة في أسعار الواردات(التضخم المستورد.

٣- توجد علاقة طردية بين كلاً من مستوي التضخم وعرض النقود بالمعني الضيق في الاقتصاد الليبي، حيث بلغت قيمة معامل المرونة **MS1**(٦٥%).

٤- توجد علاقة بين مستوي التضخم وبين سعر صرف الدينار الليبي حيث بلغت قيمة معامل المرونة **Ex**(٤٤%).

٥- أن المقدرة التفسيرية للنموذج عالية جداً، حيث بلغت قيمة(٩٧%) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة، تفسر(٩٧%) من المتغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد(معدل التضخم).

ثانياً: التوصيات:

١- علي الحكومة إعادة النظر في الإنفاق العام لصالح الاستثمار، وتؤكد على أهمية النمو الاقتصادي واستدامته، لحل مشاكل الاقتصاد الوطني

٢- يجب التنسيق بين الإنفاق الاستثمار والتشغيلي، بحيث يقود إلى تحفيز الإنتاج والدفع بعجلة الاقتصاد لتلبية احتياجات السوق من السلع والخدمات، من أجل تلافي التضخم المستورد.

٣- على الجهات المسؤولة مراجعة التجارب السابقة للدول، في كيفية العمل علي محاربة التضخم، والاستفادة العملية من نتائجها والعمل علي تلافي النتائج السلبية المتمثلة بالتضخم.

٤- يجب أن تكون هناك رؤية اقتصادية واضحة المعالم قائمة على أساس التخطيط الاقتصادي الكفء، من أجل تلافي المشاكل الاقتصادي المتمثلة في(الضخم).

قائمة المراجع:

١- حسين عمر، تأثير عرض النقد وسعر الصرف علي التضخم في الاقتصاد الكويتي، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، الرياض،١٩٩٧م.
٢- رمزي زكي، التضخم المستورد، دراسة في أثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية، جامعة الدول العربية، دار المستقبل العربي، ١٩٩٧م.
٣- مايكل أيدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، ١٩٩٩، ص٤٦٣.
٤- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٧، ص٣١٧.
٥- اليازغي حمد سليمان، الانتقال الدولي للتضخم، مجلة الإدارة العامة، العدد الأول، ١٩٩٧م.
٦- علي عبد العاطي الفرجاني، قاسم الدجيلي، الاقتصاد الكلي النظرية والتحليل، منشورات إلجا، ٢٠٠١، الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الأول حول التضخم في الاقتصاد الليبي(٢٠٠٣-٢٠٠٨).
٧- عامر لطفي، النظريات الاقتصادية، دار الرضا للنشر، سوريا، ٢٠٠٢.
٨- خليل حماد، زكية مشغل، تأثير انكشاف الاقتصاديات العربية على التنمية الاقتصادية، مجلة أبحاث اليرموك، ١٩٨٦، ص ١٦٧.
٩- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية،٢٠٠٩.